



الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن الصحراء الغربية ويعيد تأكيدها،

وإذ يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي

لتنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ و

(٢٠٠٩) و ١٩٢٠ (٢٠١٠) و ١٩٧٩ (٢٠١١) و ٢٠٤٤ (٢٠١٢) و ٢٠٩٩ (٢٠١٣) و

٢١٥٢ (٢٠١٤) و ٢٢١٨ (٢٠١٥)،

وإذ يؤكد مجدداً التزامه بمساعدة الطرفين في التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم

ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع

مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإذ يلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد،

وإذ يكرر تأكيد دعوته الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل

مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضاً وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن

وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي،

وإذ يعترف بأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون

بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي من شأنهما أن يسهما في تحقيق الاستقرار والأمن

في منطقة الساحل،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإبقاء جميع عمليات حفظ السلام

قيد الاستعراض الدقيق، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة)،

وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجاً استراتيجياً صارماً إزاء نشر عمليات

حفظ السلام وإدارة الموارد إدارة فعالة،



وإذ ينوه بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في الميدان ويسلم بضرورة أن تنفذ ولايتها على أكمل وجه،

وإذ يعرب عن القلق إزاء حالات انتهاك الاتفاقات القائمة، وإذ يهيب بالطرفين أن يتقيد كل واحد منهما بما عليه من التزامات،

وإذ يحيط علماً بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وبالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية والرامية إلى المضي قدماً بالعملية صوب التسوية؛ وإذ يحيط علماً أيضاً بمقترح جبهة البوليساريو المقدم إلى الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

وإذ يشجع الطرفين في هذا السياق على إظهار المزيد من الإرادة السياسية للمضي قدماً صوب التوصل إلى حل، وذلك بطرق منها توسيع نطاق نقاشهما حول ما يطرحه كلاهما من مقترحات،

وإذ يحيط علماً بحولات المفاوضات الأربع التي عقدت برعاية الأمين العام، وإذ يعترف بأهمية أن يلتزم الطرفان بمواصلة عملية المفاوضات،

وإذ يشجع الطرفين على استئناف التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة، بصيغتها المحدثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بما يشمل البرامج التي تركز على الربط بين الناس الذين دبت بينهم الفرقة لأكثر من ٤٠ عاماً بسبب النزاع،

وإذ يؤكد أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف، وإذ يشجع الطرفين على العمل مع المجتمع الدولي على وضع وتنفيذ تدابير تتسم بالاستقلالية والمصادقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع مراعاة كل منهما لما عليه من التزامات بموجب القانون الدولي،

وإذ يشجع الطرفين على مواصلة جهود كل منهما من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات،

وإذ يرحب، في هذا الصدد، بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب والدور الذي تؤديه لجنتنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون، وتتفاعل المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،

وإذ يشيد بالزيارة الفنية التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الصحراء الغربية في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وإلى مخيمات اللاجئين في تندوف في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٥، وإذ يشجع بشدة على مواصلة التعاون الكامل مع المفوضية، بما في ذلك من خلال تيسير إجراء زيارات أخرى إلى المنطقة،

وإذ يعترف بالأثر الذي تعرضت له مخيمات تندوف للاجئين نتيجة الأمطار الغزيرة التي أهدمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وإذ يرحب بعزم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على عقد جلسة إحاطة للمانحين،

وإذ يكرر طلبه الداعي إلى النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين، وإذ يدعو إلى بذل جهود في هذا الصدد،

وإذ يشدد على أهمية التزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات عن طريق محادثات ترعاها الأمم المتحدة،

وإذ يسلم بأن تكريس الوضع القائم ليس مقبولاً، وإذ يلاحظ كذلك أن إحراز تقدم في المفاوضات أمرٌ أساسي لتحسين نوعية حياة شعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها،

وإذ يؤكد دعمه التام للمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، وعمله لتيسير المفاوضات بين الطرفين، وإذ يرحب في هذا الصدد بمبادراته الأخيرة ومشاوراته الجارية مع الطرفين والدولتين المجاورتين،

وإذ يؤكد دعمه التام للممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كيم بولدوك،

وإذ يعرب عن أسفه لأن قدرة البعثة على الوفاء التام بولايتها قد أضر بها عجز غالبية أفراد عنصرها المدني، بمن فيهم الموظفون السياسيون، عن أداء واجباتهم داخل منطقة عمليات البعثة،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/355)،

١ - يقرر تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛

٢ - يشدد على الحاجة الملحة لأن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس في غضون ٩٠ يوماً عما إذا كانت البعثة قد عادت إلى أداء وظائفها كاملة، ويعرب عن عزمه، في حال عدم أداء البعثة لكامل وظائفها، على أن ينظر في السبل المثلى لتيسير تحقيق هذا الهدف؛



كذلك في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية بوقت كاف؛

١٢ - يرحب بالتزام الطرفين والدولتين المجاورتين بعقد اجتماعات دورية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل استعراض تدابير بناء الثقة وتوسيع نطاقها حيثما أمكن؛

١٣ - يحث الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لتمويل تدابير بناء الثقة المتفق عليها بين الطرفين، بما في ذلك التدابير التي تمكّن من إجراء الزيارات بين أفراد الأسر المشتت شملهم، وكذلك البرامج الغذائية التي تكفل تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين على نحو يفي بالغرض؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة الامتثال التام، داخل البعثة، لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقاً بإزاء الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، وأن يبقى مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة تشمل التدريب لإذكاء الوعي قبل مرحلة نشر القوات وغير ذلك من الإجراءات، لضمان المساءلة التامة في حالات اقتراف أفراد قوات تلك البلدان سلوكاً من ذلك القبيل؛

١٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.